«الوطني» يسوّق صندوق إجارة المعدات الإسلامي

حصل بنك الكويت الوطني من هيئة أسواق المال على رخصة تسويق خاصة لنظام استثمار جماعي أجنبي عبر صندوق إجارة المعدات الإسلامي الثالث المحدود برأسمال متغير بحد أدنى 150 مليون دولار وبحد أقصى 200 مليون دولار، بقيمة اسمية 10 دولارات للوحدة الواحدة، وسيتم تسويق 20 مليون وحدة بالكويت، علماً بأن الحد الأدنى للاشتراك 380 ألف دولار، وبنك بوبيان وكيل الاكتتاب عن بنك الكويت الوطني.

وجاء في قرار هيئة أسواق المال الذي ينشر اليوم بالجريدة الرسمية الكويت اليوم أن الرخصة الممنوحة للبنك الوطني جاءت بعد الاطلاع على عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الكويت الوطني، وعلى الاتفاقية المبرمة بين مدير الاستثمار وفرة كابيتال بارتنر زآل بي ومدير التسويق ببنك الكويت الوطني.

وكان بنك الكويت الوطني طلب من هيئة أسواق المال في 3 مارس الماضي القيام بعملية التسويق الخاصة بصندوق إجارة المعدات الإسلامي الثالث المحدود داخل الكويت، وقد وافق بنك الكويت المركزي على طلب البنك في 26 مارس الماضي.

«الرويح وشركاه» مستشاراً قانونياً لصفقة مرابحة «بوبيان» لـ «زين»

أعلن مكتب الرويح وشركاه (ASAR) للاستشارات القانونية عن تعيينه مستشارا قانونيا في الكويت لبنك بوبيان بصفته البنك القائد في صفقة مرابحة لمجموعة زين للاتصالات والتي تبلغ قيمتها 250 مليون دولار وتمتد على 4 سنوات والتي يشارك أيضا في تمويلها كل من بنك الكويت الدولي وبنك قطر الإسلامي. وقد تم إبرام عقد المرابحة لتستخدمه شركة زين في تمويل احتياجاتها التشغيلية وخططها التوسعية. وفي هذا الصدد قال روب ليتل، الشريك في ASAR: «إن دورنا في هذه الصفقة يبرز قدراتنا المهنية في تقديم المساعدة القانونية للمنظمات والمؤسسات المالية من أجل تعزيز أهدافهم التجارية.

خبراء عالميون لتدريب موظفي هيئة أسواق المال

في إطار جهود هيئة أسواق المال في استقطاب الخبرات الدولية في مجالات رقابة وتنظيم أسواق المال، وتنمية خبرات العاملين في هيئة أسواق المال بالكويت وسوق الكويت للأوراق المالية، تنظم الهيئة وبالتعاون مع مفوضية الأوراق المالية والبورصات الأميركية (SEC) ورشة عمل تدريبية خلال الفترة من 2014/4/21 الى 2014/4/23 تحت عنوان «تنظيم أنشطة الأوراق المالية» يحاضر فيها خبراء من مفوضية الأوراق المالية والبورصات الأميركية وبمشاركة ما يقارب 100 مشارك ومشاركة. وتعد هذه الورشة منتدى لتبادل الخبرات في مجال تطوير وتنظيم أسواق المال.

«الشال»: 402,2 مليون دينار قيمة التداولات العقارية في مارس 2014

انخفاض سيولة سوق العقار في مارس الماضي

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي: إن آخر البيانات المتوافرة في وزارة العدل إدارة التسجيل العقاري والتوثيق تشير إلى انخفاض في سيولة سوق العقار في مارس 2014 مقارنة بسيولة فبراير ،2014 حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 402,2 مليون دينار وهي قيمة أدنى بما نسبته ـ19,1٪ فقط عن مثيلتها في فبراير 2014 البالغة نحو 497,4 مليون دينار، ولكنها في الواقع ارتفعت بنحو 30,9٪ لو استبعدنا صفقة غير مكررة بنحو 190 مليون دينار من سيولة شهر فبراير الفائت، ونجدها أيضا ارتفعت بما نسبته 30,8٪ مقارنه مع سيولة مارس 2013، وتوزعت تداولات مارس 2014 ما بين نحو 335,8 مليون دينار عقودا ونحو 46,4 مليون دينار وكالات، في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 714 صفقة توزعت ما بين 649 عقودا و65 وكالة، وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات والبالغة 257 صفقة وممثلة بنحو 35,4٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية تليها محافظة حولي بـ 154 صفقة وتمثل نحو 21,2٪ في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد تداول بـ 30 صفقة ممثلة بنحو 4,1٪.

وأوضح التقرير ان قيمة تداولات نشاط السكن الخاص بلغت نحو 203,1 ملايين دينار مرتفعة بنحو 38,8٪ مقارنة مع فبراير 2014 عندما بلغت نحو 146,3 مليون دينار وتمثل ما نسبته 50,5٪ من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 29,4٪ في فبراير 2014، وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهرا نحو 184,5 مليون دينار، أي ان قيمة تداولات هذا الشهر اعلى بما نسبته 10,1٪ مقارنة بالمعدل، كما ارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط الى 502 صفقة في مارس 2014 مقارنة بـ361 صفقة في فبراير 2014، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 404,6 الاف دينار.

وانخفضت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري الى نحو 133 مليون دينار أي بانخفاض بنحو ـ60,4٪ مقارنة مع فبراير 2014 حين بلغت نحو 335,7 مليون دينار وانخفضت نسبته من جملة السيولة الى نحو 33,1٪ مقارنة بما نسبته 67,5٪ في فبراير 2014، وبلغ معدل قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا نحو 151,3 مليون دينار أي ان قيمة تداولات هذا الشهر ادنى بما نسبته ـ12,1٪ مقارنة بمعدل 12 شهرا الفائتة، بينما ارتفع عدد صفقاته الى 196 صفقة مقارنة بـ 146 صفقة في فبراير 2014 وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 678,5 ألف دينار، ويرجع السبب وراء الانخفاض في قيمة التداولات لنشاط السكن الاستثماري الى كثرة تداولات الشقق خلال هذا الشهر، بينما كان الارتفاع في تداولات شهر فبراير الفائت استثنائيا ايضا، وذلك بسبب بيع بالوكالة لأرض استثمارية بنحو 190 مليون دينار، وهي صفقة استثنائية، كما ذكرنا، أي غير متكررة بسبب كبر مساحة هذه الأرض.

بدل تغيير قانون هيئة الأسواق.. فكروا في ارتقاء البورصة الكويتية

ذكر تقرير الشال انه في منتصف مايو المقبل، تدخل بورصات قطر ودبي وأبوظبي مؤشر الأسواق الناشئة، وهي خطوة تعني تفوق تلك الأسواق تنظيما وسيولة وحجما وعمقا على ما عداها في الإقليم، وستدخل بعض شركاتها الكبيرة في مؤشر مورغان ستانلي لتلك الأسواق الذي يشمل نحو 2700 شركة في 21 دولة أخرى. ويعطي هذا التصنيف أفضلية لتلك الأسواق، إذا يعني أنها منظمة وآمنة بما يكفي لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، وهي ميزة مهمة لمعظم الأسواق في العالم الناشئ، ولكنها ليست على نفس الدرجة من الأهمية في دول لديها فوائض مالية وندرة في الفرص الاستثمارية، ويبقى التنظيم والانضباط ميزتان ضروريتان لأي سوق.

وقال التقرير انه في خطوة صحيحة، هناك نية معلنة لدمج سوقي دبي وأبوظبي، وأقل الميزات أهمية هي بلوغ حجم السوق الموحد ما قيمته نحو 224,7 مليار دولار أميركي كما في 31 مارس 2014 ليأتي ثانيا على مستوى الإقليم وبما يعزز موقعه ضمن الأسواق الكبرى، وأهم مزاياها أنها خطوة في اتجاه وحدوي وتعزيز للشراكة الاقتصادية طويلة الأمد ضمن اتحاد الإمارات العربية. وبغض النظر عن قراءة مزايا الارتقاء إلى مرتبة الأسواق الناشئة، والواقع أنه حتى مع ازدياد مخاطر ذلك التصنيف في أسواق لا تحتاج إلى مزيد من الأموال الساخنة الأجنبية لنفخ أسعار أصولها المالية المعرضة دائما للنفخ بأموال ساخنة محليا، يفترض أن تسعى بقية الأسواق في الإقليم لمثل هذا التصنيف، ومن واجب جهات الرقابة عليها الوعي بالمخاطر المرتبة عليه والوقاية منها، بينما تعمل على تعظيم مزايا التصنيف. ويفترض والكويت في نقاش ساخن وغير محترف لتعديل قانون هيئة أسواق المال، أن تتريث وتعطي بعض الاهتمام للارتقاء بالسوق تنظيما وعمقا لكي يتأهل للارتقاء بتصنيفه إلى مستوى الأسواق الناشئة أسوة بسوقي أبوظبي ودبي.

28,9 مليار دينار جملة الإيرادات المحصلة

أوضح تقرير الشال ان وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية شهر فبراير 2014، والمنشور على موقعها الإلكتروني، تشير إلى استمرار الارتفاع في جانب الإيرادات فحتى 2014/02/28 ـ أي أحد عشر شهرا من السنة المالية الحالية 2014/2013 ـ بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 28,930 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته نحو 59,9٪ عن جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها، والبالغة نحو 18,0959 مليار دينار، وبانخفاض نسبته نحو ـ1,5٪ عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2013/2012، والبالغة نحو 29,363 مليار دينار.

وفي التفاصيل تقدر النشرة الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2014/02/28 بنحو 26,987 مليار دينار أي أعلى بما نسبته نحو 59,8٪ عن الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 16,8831 مليار دينار وبما نسبته نحو 93,3٪ من جملة الإيرادات المحصلة، وما تحصل من الإيرادات النفطية خلال أحد عشر شهرا من السنة المالية الحالية كان أقل بنحو 795,968 مليون دينار أي بما نسبته نحو ـ2,9٪ عن مستوى مثيله خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة، وتم تحصيل ما قيمته نحو 1,943 مليار دينار إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 176,676 مليون دينار بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1,2127 مليار دينار أي إن المحقق سيكون أعلى للسنة المالية بكاملها بنحو 907,4 مليون دينار عن ذلك المقدر. وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 21,0026 مليار دينار وصرف فعليا ـطبقا للنشرةـ حتى 2014/02/28 نحو 11,302 مليار دينار بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 1,027 مليار دينار لكننا ننصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة لكنها لم تصرف فعلا، وسوف يرتفع مستوى الإنفاق كثيرا عند إجراء التسويات في الشهر الأخير من السنة المالية، ومن ثم في الحساب الختامي.